

عناصر تخاطبية في تراث علوم اللغة العربية.

Pragmatic element in the heritage of Arabic linguistics.

د. نورة بن زرافة، أستاذ محاضر-ب.

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية. الجزائر.

norb4886@gmail.com

ملخص:

إنّ الحديث عن موضوع الفكر التخاطبي في الدرس اللساني عند العرب القدامى ليس معناه إسقاط النظريات الحديثة والمعاصرة على الموروث اللغوي العربي، وإنّما هو محاولة بحث عن الأصول والامتدادات المعرفية بين الثقافتين، ونحن نروم من خلال هذه المداخلة إلى تأصيل الدرس التداولي عند العرب القدامى، وذلك أنّ مجال الدرس مشترك بين مختلف الثقافات، والأمة العربية واحدة من تلك الأمم التي زخر تراثها اللغوي بمعالجات متقدمة تنحو منحي الدرس التداولي المعاصر من خلال استثمارها للعناصر غير اللغوية في الدراسة اللغوية، فقد فطن لغويو العرب إلى البعد الدلالي وأثره في تحليل النصوص، وعدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن السياق وظروف المتكلم وحال السامع... ومن هذا المنطلق نقول إنّ إرهاصات الفكر التداولي عند العرب لها ما يبرّرها، فاشتغال النحاة والبلاغيين والأصوليين وفلاسفة اللغة بالنص القرآني والحديث النبوي والنص الشعري والنثري، من منطلق نظرتهم غير التقليدية للخطاب وما يحيط بإنتاجه وتلقيه تجعلنا نقف على أنّ البعد التداولي متأصل في علوم اللغة العربية.

كلمات مفتاحية: تخاطب؛ تداولية، علم اللسان، التراث العربي، عناصر.

Abstract:

This research seeks to attempt to explore the sciences of the Arabic language, such as grammar and rhetoric, in order to reveal the linguistic elements that Arab scholars have been interested in studying.

Keywords: linguistic elements; Arabic language; grammar; rhetoric; sciences.

1 — مقدمة:

يزخر التراث اللغوي العربي بمعالجات متقدمة تنحو منحى الدرس التداولي المعاصر من خلال استثمار العناصر غير اللغوية في الدراسة اللغوية نظرا لدورها الفعّال في تفسير وتحليل النصوص، ويبرز في هذا المجال اهتمام العلماء العرب باللغة وتعريفها وما يتعلّق بتوظيفها واستعمالها، وهم في هذا يلتقون بالدرس التداولي الحديث في كثير من النقاط، «فقد فطن لغويو العرب مبكرا إلى عدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن سياق إرسالها، واشترطوا أن يتمّ التواصل بها في إطار النصوص — لا المفردات أو الجمل — ضمن سياقات إرسالها كما رأوا ضرورة أخذ أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين بعين الاعتبار»¹. وقد أشار أحمد نحلة إلى أنّ إرهابات الفكر التداولي عند العرب «لا تقتصر على التراث النحوي، بل تفيد من التراث اللغوي العربي كله الموزّع بين كتب النحو واللغة، والبلاغة، والفقه، وأصول الفقه، والقراءات، والتفسير، والمعجمات، بما هو تراث لغوي واحد»².

ولا يخفى أنّ الحديث عن البحث اللغوي القديم لا ينفصل عن اهتمام الدارسين العرب القدامى بالبحث في "المعنى" بمظاهر متنوعة ومختلفة في تناول والمعالجة من ذلك اهتمام النحاة والبلاغيين والنقاد والمفسرين بدرس اللغة وبحث أسرارها فيما يتعلّق بالخطاب ذاته وبالمخاطب المتكلّم وشروطه، والمتلقّي وصفاته ومميّزاته، ومراعاة الحال والمقام أو السياق وغيرها من المسائل التي تتعلّق باللغة واستعمالها الفعلي الوظيفي التواصلّي وقد «كان عطاء العرب من الدرس اللغوي وفيرا وسخيا، حيث تناولوا في بحوثهم أغلب أبواب الدرس اللغوي المعروفة في وقتنا الحاضر، إن لم نقل كلّها، وكشفوا عن حقائق حول اللغة العربية على جانب كبير من الأهمية»³، فإذا استنطقنا الرصيد المعرفي في تراثنا اللغوي العربي القديم فإننا سنقف حتما على كم هائل من الأفكار القيّمة في المؤلفات الكثيرة لأسلافنا علماء اللغة والأصول والفقه والنقد والشعر... «حيث أسهموا من خلالها في إجلاء وتفسير ووضع بعض القيود الإستراتيجية التي تسموا بالأداء اللغوي نحو القول الفصيح والبلاغة الحقيقية بطريقة راقية وناضجة فجّرت ينابيع التلاقي المعرفي والانصهار المنهجي بينها وبين طروحات وتنظيرات الدرس التداولي المعاصر المختص بتقنين وزرع الأدوات والإجراءات الإستراتيجية المتعلقة بالخطاب الناجح والفعال»⁴.

ومن هذا المنطلق نقول إنّ إرهابات الفكر التداولي عند العرب لها ما يبررها، فاشتغال اللغويين من نحاة وبلاغيين وفلاسفة باللغة والنص الديني والشعر من منطلق نظرتهم الشاملة غير التقليدية للخطاب وما يحيط بإنتاجه وتلقيه، فقد أشار أحمد المتوكل إلى أنّ العلماء العرب القدامى من نحويين وبلاغيين وأصوليين ومفسرين قد راعوا المبادئ الوظيفية في دراساتهم ولم تكن شكلية وصفية كما ادّعى بعض الدارسين، وهو بهذا ينوّه إلى ملامح الدرس التداولي في الأبحاث المتعلقة بالقرآن الكريم والنصوص الشعرية والنثرية نحو البلاغة وتفسيرها متجاوزين في كثير من الأحيان حدود الجملة إلى النص أو الخطاب⁵، مما يعني أنّ العلماء العرب كان لهم السبق في هذا المجال، ويعود هذا التلاقي بين الدرس التداولي العربي والدرس التداولي الغربي إلى نقطتين أساسيتين في الدراسة:

أولها: اعتبار اللغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض (وهي قيمة تداولية بالأساس)، فقد «تناول النحاة بنية النصوص والخطابات بوصفها نشاطا إنسانيا يلقيه الفرد لكي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث»⁶، وقد صرّح بذلك ابن جني حين عرّف اللغة: «حدّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»⁷، فنلمس جانبا من الدقة في إبراز الجانب الوظيفي الاجتماعي للغة، أي النفعية والتعبيرية وهو ملمح تداولي.

ثانيها: الربط بين البنية اللغوية والوظيفية⁸، وميّزوا بين التراكيب اللغوية تمييزا وظيفيا تداوليا، «فلا يعدّ النموذج النحوي نموذجا وظيفيا إلا إذا أفرد فيه مستوى خاص للجوانب التداولية، منظورا إليها على أنّها مجموعة خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية للجملة أو النص»⁹، فالنحو الوظيفي يهتم بدراسة البنية اللغوية تركيبيا ودلاليا وتداوليا فتتّرى النظريات الوظيفية أنّ بنية اللغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربطت خصائصها بوظيفة اللغة باعتبارها وسيلة للتواصل الاجتماعي¹⁰، وبعبارة أخرى: فإنّ للوظيفة التواصلية للغة حصة الأسد في التحليل اللغوي للعبارات والجمل، ذلك أنّ هذه الجمل والعبارات أو النص بشكل عام يراعى فيها الخصائص التي تساعد على إنجاح العملية التواصلية بين الأفراد.

2- المنحى التداولي في البلاغة العربية:

جاء مصطلح البلاغة من قولهم بلغ الشيء منتهاه، وأدرك أقصاه، «فكأنّ البليغ لدى اصطناعه الكلام تعبيرا عما في صدره يبلغ غايته من متلقّيه بأيسر طريق، ولكن بأجمل لفظ وأحسن تعبير. فالمعنى ينهض على طرفين اثنين:

طرف يتمخض للباث وكيف عليه أن يقدر على البلوغ من المتلقي المبلغ الذي يريد، وطرف ينصرف إلى المتلقي وكيف يستقبل الرسالة الكلامية المبنوثة فتؤثر فيه بجمال صياغتها، وأناقة ألفاظها، ودقة معناها»¹¹، فالواضح من تحديد مفهوم البلاغة في اللغة لا ينفك عن مفهوم الاتصال، لوجود علاقة تربط بين الباث والمتلقي والرسالة وهي عناصر العملية التواصلية (التخاطبية)

كما ورد لفظ البلاغة في المعاجم العربية بمعنى الفصاحة أيضا، «أي القدرة على زخرفة القول، وتحسين الكلام، وتبيان مخارج الحروف، والذهاب في استعمالاته كل مذهب، باختيار أنق الألفاظ، واجتناء أنبل المعان، وأكثرها إيجازا، وأجملها تحبيرا، والبعد عن العي، من أجل التأثير في المتلقي كتابة أو خطابة»¹²، وهنا مبدأ تداولي ناتج عن علاقة المتكلم والمتلقي في دورة التخاطب بينهما، وهو القصد، أي الهدف من اختيار أحسن الألفاظ وأنبل المعاني التأثير في الآخر، سواء تعلّق الأمر بالاتصال الشفهي أو الاتصال الكتابي.

ويرى تمام حسان أنّ الأصل في معنى البلاغة الاصطلاحي لا يبتعد عن معناه اللغوي، فيقول: «وعندي أنّ المعنى اللغوي للفظ البلاغة فرع على معنى (الإبلاغ)، أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال»¹³، والرأي نفسه ذهب إليه مرتاض حين ربط بين المعنى اللغوي للبلاغة والمعنى الاصطلاحي وهو بلوغ أعلى درجة في التأثير بالقول، وتوقّف بشيء من التحليل عند التعريف الذي نقله عن الرّماني في كتابه "النكت في إعجاز القرآن" جاعلا بلاغة القرآن في المنزلة العليا، وليست مرتبطة بـ «إفهام المعنى، لأنه قد يفهم المعنى متكلّمان: أحدهما بليغ، والآخر عي، ولا البلاغة أيضا بتحقيق اللفظ على المعنى، لأنه قد يحقّق اللفظ على المعنى وهو غثّ مستكره، ونافر متلف، وإنّما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في حسن صورة من اللفظ، فأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن»، وقام توضيحه لهذا المفهوم على محورين:

«أحدهما هو التبليغ من حيث هو على وجه الإطلاق، وهي الوظيفة الأولى للغة في حقل البلاغة، وهو ما يناقض معنى العي والفهاة. وأحدهما الآخر وهو حسن التبليغ، أي ما يمكن أن نطلق عليه بتعبير معاصر "جمالية الإرسال" من أجل التأثير في المتلقي، وأسر انتباهه فيتلذّد باستقبال الرسالة الكلامية المبنوثة إليه في أحسن صورة»، فمفهوم البلاغة عنده مرتبط بالرسالة

بين المتكلم والمتلقي، ويشترط في الرسالة أن تتوقّر على جمالية متأتية من الكلام الجميل والتعبير الفصيح، فكل تواصل توافرت فيه جمالية الإرسال فهو بلاغة. وعلى العموم، من خلال التعريفات المقدمة للبلاغة يتسنى لنا القول بأنّها تعني التواصل، كونها تهتمّ بكل العناصر الفاعلة فيه من أجل إنجاح العملية التواصلية سواء تعلّق الأمر بالمتكلم (المخاطب) أو المتلقي (المخاطب) أو الرسالة (الخطاب)، أو ظروف الخطاب وملابساته، وبذلك «تعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنّها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية، والتركيبية، والدلالية، والعلاقات القائمة بينها، وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها»¹⁴، ولعلّ المحور الأساسي الذي يربط البلاغة والتواصل والتداولية هو اللغة، فباللغة نتواصل، وحتى نضمن نجاح التواصل ونحقق بلوغ الهدف منه نستعمل لغة مناسبة للتأثير في الطرف الآخر، وهو مجال التداولية أي دراسة اللغة في الاستعمال.

إنّ هذه العلاقة الثلاثية (البلاغة، التواصل، التداولية) جعلت الكثير من الدارسين العرب المحدثين يقفون من خلال قراءتهم للتراث العربي القديم، على الربط بين مفهوم البلاغة والمفاهيم التداولية انطلاقاً من علاقتهما بالتواصل، وعليه فإنّ البلاغة تتأسس على علاقة الاتصال بين طرفي العملية التخاطبية فتهمّ بالبحث في اللغة السليمة الفصيحة التي تضمن وصول قصد المتكلم مثل ما هو موجود في نفسه إلى المتلقي مع مراعاة حاله النفسية والاجتماعية، وبكل ما يحيط بظروف الاتصال، فيفهم عنه المراد ويضمن نجاعة الخطاب «فواضح أنّ للبلاغة وشائج قربي مع نظرية الاتصال واللسانيات التداولية»¹⁵، إذ تهتمّ ببلاغة الإرسال وبلاغة التلقّي وبلاغة الرسالة نفسها. ومنه يمكن أن نحصر هذه العلاقة الثلاثية بين البلاغة العربية والتداولية والتواصل في ما يلي:

2-1 — الاعتداد بالمتكلم في الدرس البلاغي:

قام الدرس العربي عموماً، والبلاغي بشكل خاص، من بدايته على «الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه»¹⁶، كما نلّف في مقدمة ابن خلدون إشارات صريحة بالمبادئ التداولية منها القصد والفعل الكلامي والإفادة، حيث يقول: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانی ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»¹⁷ ويضيف: «وببقى من الأمور المكتتفة بالواقعات المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما

يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه، لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه»¹⁸.

فلا يمكن تصوّر تواصل من دون وجود المتكلّم فهو «أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها، لأنّه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه»، لذا نلّفى البلاغيين يولون المتكلّم اهتماما بالغاً في تحديد المفاهيم البلاغية من ذلك ما يظهر عند العسكري في تمييزه بين "السؤال والاستفهام"، يقول: «المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عمّا يعلم وعن ما لا يعلم، فالفرق بينهما ظاهر»¹⁹ فالتفريق في الأسلوب بين الاستفهام والسؤال يؤلّو لحال المتكلّم، أي «قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب فلا يعدّ مستفهماً إلّا إذا طلب الفهم، ولا سائلاً إلّا إذا سأل عمّا يعلم وما لا يعلم».

وإذا ذكرنا المتكلّم ذكرنا القصد، والقصد مبدأ تداولي اهتمت به البلاغة أيّما اهتمام في عملية التواصل بين المتكلم والمتلقي، بل إنّ المتكلّم لا يعدّ متكلماً إلّا إذا كان لكلامه قصد، ويرى جون براون ويول أنّ البلاغة والتداولية يلتقيان في «دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلّم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلّم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام»²⁰.

ويستند باب "الصدق والكذب" إلى المتكلّم أيضاً، وذلك ما انفرد به النّظام عن غيره بتعريف الصدق، بأنّه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ، والكذب عدم مطابقة حكمه له، ويختلف عنه الجاحظ، حيث إنّ الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده، وعليه فإنّ قضية الصدق والكذب مرتبطة بالمتكلّم أساساً، فيما يراه في الواقع أو ما يعتقده في نفسه.

وليس البلاغيون وحدهم من جعل للقصد من الكلام تلك الأهمية القصوى في تحديد المعنى، بل إنّ الأصوليين والمفسرين يعتدّون به في تبيان الأحكام الشرعية، وفي الشرح والتفسير، وقد بيّن الرسول صلى الله عليه وسلم قيمة القصد والنية، بقوله: «إنّما الأعمال بالنيّات»، فقد جاء في الحديث تأكيد رسول الله على عقد النية والقصد في كل الأعمال، بعبارة أخرى، يدلّ الحديث «على أنّ

الأعمال لا تصحّ ولا تعتبر إلا بالنية، وأنّ النية هي الفاصلة بين ما يصحّ وما لا يصحّ»²¹، ومن أمثلة ذلك:

الغسل: فإنه مردد بين ما يفعله قربة إلى الله كالغسل من الأحداث، وما يفعل لأغراض العباد من التبرّد والتنظيف وإزالة الأقدار، فلما تردد بين هذه المقاصد وجب تمييز ما يفعل لرب الأرباب عمّا يفعل لأغراض العباد. دفع الأموال: مردد بين أن يفعل هبة أو هدية، أو عطية، وبين ما يفعل إلى الله كالزكاة والصدقات.

2- 2 — الاعتداد بالمتلقي في الدرس البلاغي:

حظي الطرف الثاني في العملية التواصلية وهو المتلقي أو المخاطب بالاهتمام نفسه الذي لقيه المتكلم من أجل ضمان نجاح العملية التواصلية، حيث «إنّ أفصح الكلام وأبلغه لو يُلقى في متلقين لا يفهمون لغة ذلك الكلام لما كان له أيّ تأثير، إذن، فلا بدّ من تصافر متلقين بلغاء، بالمقدار الذي يشترط فيه وجود بائنين أيضا بلغاء، من أجل ذلك قامت كل البلاغات عبر تاريخ الآداب الإنسانية الطويل، على تكافئ الإرسال والتلقي»²²، فالمتلقي لا يقلّ شأنًا عن المتكلم، فإذا لم يكن كفؤًا لتلقي الرسالة، فمعنى ذلك أنّه لا جدوى من عملية الإرسال، وما جدوى أن يخاطب المتكلم شخصا لا يفقه عنه شيئا أو يكون فهمه ناقصا، إما لاختلاف اللغة والثقافة المتحدث بها، وإما لعدم كفاءة المتلقي لفهم الرسالة، بل إنّ شرط الكفاية في التلقي هو شأن وارد لا يجوز الاستغناء عنه، فهو من يمنح المتكلم حق التواجد بالفهم عنه، أو الإعجاب والتأثر به.

وللبلاغة العربية واسع النظر في هذه المسألة، فقد تنبّه إليها البلاغيون والنقاد، غير أنّهم لم يكتفوا بالتعويل على المتلقي وكفاءته، لكن تحدّثوا أيضا عن دور المتكلم في الاهتمام بالمتلقي، ويأخذ حالته ساعة التلقي في الحسبان، «فالمتكلم حيث يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنّما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا»²³، فيجعل كلامه (الرسالة/الخطاب) تتوجّه نحو ما يريد السامع، وما يمكن أن يفهمه المتلقي من قصد المتكلم. وهنا تتقاطع البلاغة العربية مع التداولية في الاهتمام بالمتلقي والاعتداد به في دراسة بعض المسائل والموضوعات اللغوية.

ومن أمثلة ذلك، ما قدّمه ابن فارس في تعريف الكلام يقول: «أمّا أوضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب»²⁴، فهو لم يربط تعريف الكلام الواضح بمنشئه من الفصاحة والبلاغة، بل ربطه بالمتلقي، فإن فهم لغة المتكلم نحكم على الكلام بالوضوح، وإن لم يفهم المتلقي فالكلام غير واضح

وغير بليغ. (مع وجود العرف المشترك بينهما أي يمتلكان الكفاءة اللغوية نفسها).

كما حصر بعض البلاغيين تحديد الخبر بالنظر إلى السامع أو باستفادة المتلقي من الكلام، فيرى السكاكي الخبر في «استفادة المخاطب من ذلك الحكم»²⁵ مثل "السماء فوقنا"، فلم يقدم للمتلقي حكماً ذا فائدة جديدة بالنسبة له، فهو يعلم أنّ السمااء فوقنا. فإن لم تحصل فائدة للمتلقي لا يعدّ الحكم خبراً.

كما نجد في الحوار الذي جرى بين المبرد والكندي مما رواه الأنباري إشارة واضحة عن الاهتمام بالمتلقي، فقد سأل الكندي المبرد بأنه يجد في كلام العرب حشواً يظهر في قولهم: (عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله لقائم)، والمعنى واحد، أي اختلفت العبارات والصيغ والمعنى القضوي واحد وهو قيام عبد الله، فأجابه المبرد: «بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم إنّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر لقيامه»²⁶، فالكلام الموجه إلى المتلقي يختلف من مخاطب لآخر بحسب حالته.

- العبارة الأولى موجّة لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر ويسمى هذا الضرب من الخبر خبراً ابتدائياً.
- العبارة الثانية موجّة لمخاطب شاك ومتردّد في حكم الخبر، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبراً طلبياً.
- العبارة الثالثة موجّة لمخاطب جاحد ومنكر للخبر ويحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من أداة، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبراً إنكارياً.

ويلتقي هذا المجال (أي أضرب الخبر) في البلاغة العربية بمفهوم القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث، فالمنطوقات الثلاث المستخدمة تمثل المعنى القضوي وهو قيام زيد، وهذا المحتوى القضوي الواحد «يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة في ملابسات استعمال مختلفة، ومن ثمّ يكون الغرض الانجازي في فعل ما هو جزء من قوته الإنجازية»²⁷، وهو ما يطلق عليه شدة الغرض المتضمن في الفعل بتعبير التداوليين المحدثين.

ومثل هذه الأفكار المتعلقة بمحاور الإحالة الكلامية، وبناء النصوص، وآليات التخاطب ووظائف اللغة، والتشكيل اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية... نادت بها الدراسات اللسانية الحديثة، منها اللسانيات

النصية والتداولية التي تعني بالخطاب المرسل بقصد التأثير في المتلقي. وهنا يكمن التشابه بين الدراسات العربية والدراسات الغربية. فالمتأمل في الدراسات العربية حول مفهوم الخطاب يلحظ الوعي الفكري بالقيم التداولية، وأهم قيمة فيه عدم الفصل بين البنى اللغوية وبين واقع استعمالها، فمقولة: لكل مقام مقال هي العبارة الشهيرة للجاحظ التي تعني الاهتمام بمقتضى الحال، وهي فكرة تداولية أساسا، وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين حيث «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»²⁸. وهذه التفاتة نبيلة من الجاحظ تنحو منحى الدراسات التداولية في مراعاة أحوال المتكلّم وأحوال المتلقي ومقام الخطاب، «فمن أجل إحرار المنفعة وفائدة المخاطب، يوازي المتكلّم بين المعنى والمخاطب والحال، ويوازن بينها بمقدار. وتسوق هذه الفكرة إلى أن بنية الخطاب تختلف باختلاف أغراضه، وهذا وجه آخر من أوجه اختلاف مقامات الخطاب»²⁹.

ومن أهم الأقوال البلاغية فيما يتعلّق باختلاف مقامات الكلام وسياق الحال ما جاء في مفتاح العلوم للسكاكي، إذ يقول: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغيّر مقام الكلام بناء على استخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغيّر مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»³⁰، والسكاكي في هذا النص يعرض أحوال الخطاب بين المتكلم والمتلقي، ومراعاة المقام والسياق وإشارة إلى قصدية المتكلّم وأغراضه من الكلام، وإشارة إلى وضعية المخاطب وحالته... كل ذلك ينبئ عن فكر عالم لبيب، استطاع أن يشرح بدقة عناصر التداولية في البلاغة العربية.

3- المنحى التداولي في الدرس النحوي:

لم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في البحث في قضية الاتصال واستعمال اللغة، بل إنّ بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم، وهذا ما كان من سيبويه الذي انحاز «إلى واقع الاستعمال اللغوي واحتفى به حين تعارض مع خطاب التقعيد النحوي — الذي اقترضه النحاة سابقا — مقررا أنّ الأحكام إنّما تجري على كلام العرب»³¹، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على احتفاء النحويين العرب بالاستعمال اللغوي قبل التقعيد النحوي، أي بما تحدثت به العرب وجرى على

لسانها، فيأخذ بعين الاعتبار السياق والمعنى في الكلام قبل التخريجات النحاة وتقديراتهم، و«نعلم أنّ النحاة العرب، وغير العرب، من المعاصرين يُعْنِثُونَ أنفسهم إعناتاً شديداً في تطوير الوظيفة النحوية فيتجانفون بها نحو معاني الألفاظ، وربما نحو دلالات الجمل فيعالجون حقلاً ليس من حقل النحو أصلاً، وكأنّهم يابون أن تنتهي وظيفة التحليل النحوي لدى نهايات الألفاظ فيمعنون النظر في معاني هذه الألفاظ»³²، ممّا يعني أنّ العلماء النحويين لم يكن نحوهم شكلياً خالصاً، بل إنّ منهم من ربط النحو باستعمال اللغة، بمعنى آخر، قد «يتساهل النحو في إعراب الكلام ولو كان فاسداً، من الوجهة الدلالية، فيعده صحيحاً [...] ذلك بأنّ النحو ليس من وظيفته التمييز بين الكلام البليغ وغير البليغ، بل إنّ النحو لا يعنيه إلاّ التركيب النحوي على مقتضى أصوله ولو كان فاسداً، فإنّه قادر على إعرابه والتعامل معه»³³.

وللتوضيح أكثر نأخذ مثلاً على ذلك: "شربتُ البحرَ غداً" فالعبارة صحيحة نحويّاً، لأنّها تتركّب من فعل وفاعل ومفعول به، وظرف زمان، غير أنّ الكلام فاسد دلاليّاً، فالمعنى لا يستقيم منطقياً، وهذا النوع من الاتجاه في الدراسة «يقدم في تحليلاته اللغوية البنية على الوظيفة، ويقف في مقاربتة عند حدوده بنية اللغة (الصوتية، والصرفية، والتركيبية) لا يكاد يتعدّها»³⁴، غير أنّ النحو العربي ليس كلّه شكلياً وصفيّاً، بل إنّ من العلماء اللغويين من تنبّه إلى ضرورة الأخذ بالدلالة أو المعنى في التراكيب اللغوية حتى يستقيم النحو العربي مع الاستعمال، وهو ما يمثل الاتجاه التداولي في النحو العربي.

ومما نقف عليه أنّ الدرس العربي (النحوي) لم يهمل علاقة التركيب النحوي والاستعمال اللغوي، بل نظر في تداولية المتكلّم، وتداولية المتلقّي وتداولية الخطاب في ذاته، فعلم النحو لم يتناول البنية اللغوية بمعزل عن أحوال الاستعمال المختلفة، «حيث اهتمّ بمسائل مرتبطة بالمتكلّم بعده منتج الخطاب، ممّا يظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب، وذلك أنّ اللغة، وهي موضوع النحو تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول»³⁵. فالنحو الذي يعنى بالإعراب فقط ولا يهتمّ بالمعنى نحو يبتعد عن الاستعمال الفعلي للغة في مجتمعها الواقعي، فالتواصل يفرض أن يكون الكلام نحواً يخضع لقوانين اللغة، واستعمالاً يخضع لعلاقة المتكلّم والمتلقّي والظروف المحيطة بينهما، فما فائدة الكلام الذي يكون على قواعد النحو صحيحاً، ويغيب فيه القصد والفائدة.

ولعلّ هذا الأمر، أي الربط بين النظام النحوي وبين الوظيفة التي يؤديها في التواصل جعل المنظرين العرب القدامى يولونه كبير اهتمام، وهو ما كان من سببويه في "الكتاب" حين صنّف الكلام إلى ما هو «مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»³⁶، بناء على البنية اللغوية والاستعمال، «ويمكن القول بشكل عام أنّ المعيار العام الذي استند عليه سببويه مبني على ملاحظة المباني اللغوية في الوضع الاستعمالي، وعليه فإنّه يمكننا الجزم أنّ معالجة سببويه للمتون اللغوية لم تكن لتنفصل وهلة عن سياق إرسالها، وبما يحويه الموقف من أبعاد زمكانية، وسياق بصري وحركي»³⁷. وبالتالي يمكن الجزم أن تحليلات سببويه للظاهرة النحوية وفق سياقها وشروط استخدامها، وهو من صميم الدرس التداولي.

أما عبد القاهر الجرجاني في "نظرية النظم" فإنّه جمع بين النحو والبلاغة، «فالنحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن هذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نحو (وظيفيّ) باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل»³⁸، وقد بحث المتوكل في التراث العربي واستخلص أنّ الجرجاني «يعدّ العنصر التداولي (المقام) مكوناً أساسياً للبنية النحوية ينعكس فيها، وتفسّر البنية النحوية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما»³⁹، ولو عدنا إلى مفهوم النحو من منظور الجرجاني فإنّه يرى «أنّ النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية لا يمكن أن يعدّ نحواً، وأنّ النحو هو الوصف الذي يتجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة»⁴⁰، ومن هذا المنطلق نخلص إلى أنّ الجرجاني لا تكاد تخرج نظرية النظم عنده من خلال الربط بين التراكيب والمعاني عن حدود الدرس التداولي ولا سيما مراعاة السياق، ومبدأ قصد المتكلّم ومبدأ إفادة المتلقّي.

وإذا تفحصنا كتاب "الخصائص"، ووفقنا على الأسس الفكرية التي تبنّاها ابن جني، فإنّا لا نكاد نبرح المجال التداولي في تعامله مع الظواهر اللغوية، وتناوله للبنى التركيبية للغة العربية، لا سيما أنّ منهجه يركز على الاعتداد بالاستعمال في التقعيد النحوي، ومن ملاحظاته في علاقة النحو بالاستعمال في باب [الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى] يقول: «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه. فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت تقدير الإعراب، حتى لا

يشدّ منها عليك»⁴¹. وهو هنا يجعل المعنى أو الدلالة أساسا لتخريج التقديرات النحوية في الإعراب، وهي إشارة صريحة إلى غلبة الاستعمال على القواعد النحوية المعيارية.

ومن ذلك أيضا اعتداده بالسياق في تحديد المواقع الإعرابية في حالة تقدير العلامات (النصب والرفع في التمييز بين الفاعل والمفعول) يقول: «ألا ترى أنّك إذا سمعت [أكرم سعيد أباه] و[شكرا سعيدا أبوه] علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرعا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول: [ضرب يحيى بشرى] فلا تجد هناك إعرابا فاصلا. وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو [أكل يحيى كُمثرى]: لك أن تقدّم وأن تؤخّر كيف شئت. وكذلك [ضربت هذا هذه] و [كَلِمَ هذه هذا] وكذلك إن وَضُح الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك [أكرم اليحييان البشريين] و[الضرب البشريين اليحيون] و كذلك لو أومأت إلى رجل و فرس فقلت: [كَلِمَ هذا هذا فلم يحبه] لجعلت الفاعل و المفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك: [ولدت هذه هذه] من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير منكورة»⁴²، نستشف من خلال قراءة هذا القول لابن جني تلك الرؤية النبيلة إلى التماس القرائن والأحوال والسياق العام للخطاب من أجل الوقوف على ترتيب العناصر اللغوية من تقديم وتأخير الفاعل والمفعول به، وبالأخص حين يتعدّد الاعتماد على العلامات الإعرابية، فيشكل على المتلقي تبين المعنى الحقيقي، وهنا يستعين بالمعنى المعجمي والمعنى السياقي لتحديد المعنى الوظيفي. والعبارة لأنّ في الحال بيانا لما تعني يؤكد أنّ ابن جني ينتهج منهجا تداوليا في النحو العربي، فالسياق والقصد من أهم المفاهيم التي يركز عليها الدرس التداولي الحديث.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فإنّ النحو العربي لم يكن نحوا شكليا، بل تجاوز ذلك إلى الاهتمام بالمتكلم وحالة المتلقي وظروف الخطاب والسياق بما يلائم استعمال اللغة، إذ العناصر التواصلية (المتكلم، المتلقي، الخطاب) ضرورية لصناعة النحو وهي:

3-1 — الاعتداد بالمتكلم في الدرس النحوي:

يعتدّ كثير من العلماء النحويين على المتكلم وقصده في التقعيد النحوي، ومن أمثلة ذلك تعريفهم للكلام «الكلام هو القول المفيد بالقصد» والمراد بالقصد هو «الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه»⁴³، أي ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم، لأنّ ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به لا بغيره، فالعلم بالقصد ضروري لإفادة الكلام وكل كلام لا قصد منه فلا يعدّ كلاماً مثل الكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توفر هذا الشرط.

ومنه أيضاً تقليب المفردة الواحدة بين وجوها الصرفية المحتملة: يقول الرجل: أتاني رجل يريد واحداً في العدد لا اثنين — فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من رجل، أو يقول: أتاني اليوم رجل — أي في قوته ونفاده، فنقول ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء⁴⁴

وكثيرة هي الأمثلة في الاعتداد بالمتكلم، فلن يكون كلامه كلاماً حقا حتى يحمله قصداً معيناً يوجّهه لمتلقي معين، فقد فطن ابن جني إلى دور مقاصد في ترتيب العناصر النحوية داخل الخطاب، والنص التالي يوضح مقصدية المتكلم في تقديم وتأخير المفعول به عن الفعل أو الفاعل أو عنهما معاً، تبعاً للمعنى المبتغى من المتكلم، يقول ابن جني: «ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة، وبعد الفاعل، ك [ضرب زيدٌ عمراً]. فإذا عناهم ذكر المفعول قدّمه على الفاعل فقالوا [ضرب عمراً زيدٌ]. فإذا ازدادت عنايتهم به قدّمه على الفعل الناصبة، فقالوا [عمراً ضرب زيدٌ]. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنّه ربُّ الجملة، وتجاوزوا حدّ كونه فضلة، فقالوا [عمراً ضربه زيدٌ] فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة. ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا [عمرو ضرب زيد]، فحذفوا ضميره ونوّه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة، وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة. ثمّ إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظهِراً ومُضْمِراً، فقالوا [ضُربَ عمرو]⁴⁵، فهذا النص يبرز بشكل واضح الاعتداد بالمتكلم في ترتيب الفاعل والمفعول به، فالقصد المتعلّق بالمتكلم هو الموجه للاستعمال، وعبارة: عناهم، ازدادت عنايتهم، تظاهرت العناية توحى بالاحتكام إلى قصد المتكلم في التقديم والتأخير، فإن كان قصده التركيز على المفعول به قدّمه على الفاعل، وإن قصد إبرازه أكثر قدّمه على الفعل والفاعل، وإن كان قصده ذكر المفعول به دون غيره وإلغاء وجود الفاعل، جعل الكلام بصيغة المبني للمجهول فيحذف الفاعل وينوب عنه المفعول به، ويستأثر بالذكر.

2-3 - الاعتداد بالمتلقي في الدرس النحوي:

أولى النحاة العرب للمتلقي (المخاطب) أهمية كبيرة في التقعيد النحوي، ابتداء من تعريفهم للكلام، فإن كان البعض يركز على المتكلم في تحديد مفهوم الكلام والقول والجملة، فإنّ منهم من ارتكز على السامع من أجل تحديد تلك المفاهيم، فنجد ابن فارس (في باب مراتب الكلام في وضوحه وأشكاله) يعتدّ بالسامع ومدى فهمه للحكم على وضوح الكلام، يقول: «أما واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع له، بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها»، فكفاءة المتلقي هي الأساس في تحديد الكلام الواضح، أي الفهم عن المتكلم هي الغاية من الكلام، أو الفائدة التي يجنيها من الكلام. وقد اختصر ابن عقيل مفهوم الكلام عند النحاة بقوله: «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»، كما عرفه ابن مالك في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقيم واسمٌ وفعلٌ ثم حَرَفُ الكلم

وعلق عليه المكودي بشرحه: «قوله كلامنا يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا. وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة، وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية، وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني بقوله كاستقيم فالمثال تتميم للحدّ وفاقا للشارح لا مثال بعد تمام الحدّ خلافا للمراي»⁴⁶، إذ اجمع النحويون على اعتبار الكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها أي يتقبلها المتلقي ويفهم عنه المقصود من الكلام، فالبارة النار حارة وإن كانت صحيحة نحويا، والألفاظ معلومة إلاّ أنّها فقدت صفة الكلام المفيد لأنّها لا تقدّم معرفة أو خبرا جديدا للمتلقي، فالواجب على المتكلم إفادة المتلقي.

ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب ما ورد في باب الحذف، «والغرض من الحذف هو الاختصار والإيجاز، وقد تنبّه النحاة فأجازوا الحذف بناء على فهمه من قرائن الأحوال»، «أي ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: "وقيل للذين اتّقوا ماذا أنزل ربّكم قالوا خيرا"، فقد حذف: "أنزل ربّنا" في الجواب لمعرفة المخاطب بـ (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف، باتفاق النحاة واللغويين، نحو سيبويه، الفراء، ابن جني، ابن هشام، الزركشي... وغيرهم. وتلك سنة العرب في المواضع التي يعرف فيها معنى الجواب»⁴⁷، «وقد احتفى ابن جني بظاهرة الحذف في إطار الإفادة وأمن اللبس، ونص على أنّه لا حذف إلاّ بدليل يهدي المستمع ويرشده. ورأى أنّ من العوامل

المساعدة على ذلك الأحوال الضابطة للكلام»⁴⁸، وجعلها مسوغا نحويا للحذف، يقول: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه... فأما الجملة، فنحو قولهم في القسم: [والله لا فعلت] و[تا الله لقد فعلت]، وأصله: [أقسم بالله]، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال — من الجار والجواب — دليلا على الجملة المحذوفة»، كما يحذف «جواب الشرط إن دلّ عليه دليل، بشرط أن يكون الشرط ماضيا لفظا [أنت فائز أن اجتهدت] أو مضارعا مقترنا بلم [أنت خاسر إن لم تجتهد]، فيحذف جوازا إن لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جوابا [فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء]، ويحذف وجوبا إن كان ما يدلّ عليه جوابا في المعنى [أنت فائز إن اجتهدت]»⁴⁹ كما عقد بابا عنوانه أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، قال فيه: من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثمّ أرسله، فتسمع صوتا، فنقول: [القرطاس والله] أي أصاب القرطاس فـ [أصاب] الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به»⁵⁰، لكنّه نبّه إلى أنّه «ليست سياق الحال دوما وافية لتحديد المعاني، فليست كل حكاية تروى لناولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة به»⁵¹.

خاتمة:

خلاصة القول يمكننا أن نفرّ بأنّ درس اللغة من وجهة وظيفية تواصلية ليس غريبا على العلماء العرب القدامى فقد تفتّنوا إلى البعد الدلالي (المعنى) وأثره في تحليل النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والنصوص الشعرية والنثرية، وقد كشف باحثون عرب عن وجود تفكير لساني تداولي في التراث اللغوي العربي محاولين الكشف عن نقاط الالتقاء بينهما، وبهذا نقف على أنّ البعد التداولي للدرس العربي متأصل في التفسير والنحو والبلاغة والنقد من ذلك اهتمام النحاة باللغة والاستعمال في التقعيد النحوي، ووقوف الأصوليين في إطار فهمهم نصوص الكتاب والسنة على المعنى المنطوق والظاهر والمعنى الصريح وغير الصريح، وفصل البلاغيون أنواع الخبر والإنشاء، ومعاني النحو في ضوء مقولات الصدق والكذب ومقتضى الحال وأحكام النظم... والأمثلة كثيرة عن اهتمام البلاغيين والنحاة بالخطاب وملايساته، ومراعاة السياق، والظروف التي تسمح بجعله يبلغ قصد المتكلّم، ويجعله مفهوما من لدن المستمع. فالدرس التداولي ليس حكرا على الغرب وحدهم، بل كشفت العديد من الدراسات التأصيلية عن وجود جذور الفكر التداولي في التراث اللغوي العربي، وإن كانت

اللغة الإنسانية العنصر المشترك، فإنّ دراسات العلماء للغة الكتاب المعجز في لغته وبلاغته... قد تجعلهم يميّزون عنهم بل ويتجاوزونهم في كثير من الأحيان.

قائمة الإحالات:

- 1- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي قراءات في التراث والحداثة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2016، ص 13.
- 2- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 5.
- 3- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص36.
- 4- أحمد واضح، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث هجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه في اللسانيات، جامعة وهران، 2012، 2011. مقدمة ص4
- 5- للاطلاع أكثر ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي (دراسة)، دار الهلال العربية، ط1، 1993.
- 6- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي،
- 7- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت ، ج1، ص 33.
- 8- ظهر الاتجاه الوظيفي في نهاية السبعينات بزعامة سيمون ديك، كردة فعل ضد الاتجاه التوليدي التحويلي لتشومسكي، وقد استفاد مما قدّمه فلاسفة اللغة العادية، كما كان لنظرية ماتييسوس (الوجهة الوظيفية للجملة) ونظرية فيرث وهاليداي (نظرية النسق النحوي) الدور الكبير في بروز الاتجاه الوظيفي.
- 9- يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 58.
- 10- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1989، ص12.
- 11- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، متابعة لجمالية للأسلبة: إرسال واستقبال، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط2، 2010، ص17.
- 12- المرجع نفسه ص 17.
- 13- تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، مج 7، ع3، و4، أبريل - سبتمبر، ص 87.
- 14- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 154
- 15- باديس هويل، البلاغة العربية والتداولية، مجلة المخبر ، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع7، 2011، ص 166.
- 16- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص163.
- 17- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 565..
- 18- المصدر نفسه، ص 545، 546
- 19- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات، ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط4، 1980، ص 28.

- 20- جون براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي/ منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (دط)، 1997، ص 32.
- 21 - عبود بن علي بن درع، القصد والنية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 45، ص 90، 184، الألوكة الشرعية آفاق الشريعة، 2007 guin 28 alukah.net
- 22- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 225. 22
- 23- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 175.
- 24- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص 74.
- 25- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 166.
- 26- ينظر: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 222.
- 27- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، طباعة ونشر وتوزيع، الاسكندرية، ط 1، 2013، ص 51، 52.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبو الخانجي، القاهرة، ط 7، 1998، ج 1، ص 138. 139
- 28- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 195.
- 29- أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1987، ص 168.
- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد، عمان، 31 ط 1، 2011. نقلا عن محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي، ص 25.
- 32- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 40.
- 33- المرجع نفسه، ص 39.
- 34- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص 255.
- 35- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 217.
- 36- أبو بشر عمرو بن قنبر (سبويه)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ج 1، ص 7.
- 37- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 41.
- 38- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 218.
- خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص 286³⁹.
- 40- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 87. 88.
- 41- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 283.
- 42- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 35.
- 43- مسعود صحراوي، الدرس التداولي عند العرب، ص 247.
- 44- سبويه، الكتاب، ج 1، ص 55.
- 45- المحتسب، ج 1، ص 65. نقلا عن محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي، ص 86.
- 46- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصّرف والنحو لابن مالك، ضبطه وخرّج آياته وشواهد الشعرية إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1996، ص 9.
- 47- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 224، 225.
- 48- محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 80.

- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، ط35، 1998⁴⁹، ج2، ص 194.

⁵⁰- ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 284

⁵¹- المصدر نفسه، ص 246.